فوق الطاولة

نبيل الملاح
باحث ووزير سابق

في الإدارة العامة (2)

يأتي هذا المقال تتمة للمقال المنشور بتاريخ ٢١ نيسان ٢٠٢١ الذي طالبت فيه بإعادة النظر بالكثير من الطروحات والمفاهيم التي ظهرت في العقدين الماضيين وثبت عدم صحتها وجدواها، وذلك من خلال وضع رؤية إستراتيجية لإعادة بناء مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية بعيداً عن الشعارات والمزايدات.

وبالتأكيد فإن وضع هذه الرؤية يتطلب عملاً وطنياً جامعاً يقوم به كبار رجال الدولة والخبراء والاختصاصيون من أساتذة الإدارة والاقتصاد والقانون وتناقش في مختلف المستويات في الدولة وصولاً إلى مجلس الشعب، ولا يجوز وضع هذه الرؤية من قبل إحدى الوزارات ولو كانت المعنية بالتنمية الإدارية؛ فالتنمية الإدارية رغم أهميتها تبقى محوراً من المحاور المختلفة للرؤية المطلوبة ولابد من العمل على كافة المحاور للترابط فيما بينها ليكون عملاً متكاملاً وليس مجتزءاً.

ويشاع أن وزارة التنمية الإدارية قدمت مشروعاً تضمن أن يتم حصر تسليم المواقع الإدارية القيادية بخريجي المعهد الوطني للإدارة العامة وحملة الماجستير والدكتوراه، وأعتقد جازماً أن هكذا قرار لن يكون صائباً وعادلاً؛ فهناك خبرات عالية في مختلف وزارات ومؤسسات الدولة تفوق خبرة هؤلاء ويجب المحافظة على أحقيتهم في تسلم المراكز التي يستحقونها وفقاً لدرجتهم الوظيفية، على أن تكون الأفضلية لحملة الماجستير والدكتوراه عند التعادل في الدرجة الوظيفية، وكذلك بالنسبة لخريجي المعهد الوطني للإدارة العامة.

إن النهوض بالإدارة العامة يتطلب إقرار المبادئ الأساسية التي يجب الالتزام بها وعدم تجاوزها، أهمها:

١- وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وفق المعيار الأساسي والأبدي في أن الوطن للجميع ولا ميزة لأحد على أحد إلا بميزان الكفاءة والنزاهة.

٢- المحافظة على التراتبية الوظيفية، وعدم جواز استمرار أي مسؤول في موقعه لفترة زمنية طويلة تزيد على ٥-٧ سنوات.

٣- وضع منهجية دائمة وثابتة لمحاسبة الفاسدين والمقصرين والمهملين، وتفعيل عمل أجهزة الرقابة والتفتيش ورفدها بالمفتشين الذين يتمتعون بالخبرة والنزاهة والموضوعية.

٤- حصر السلطة الإدارية بالمخولين بها قانوناً، ومنع التدخلات المباشرة التي تقوم بها بعض الجهات.

٥- السعي لإيجاد نظام عادل للرواتب والأجور والضمان الاجتماعي والصحي.

وأؤكد أن المناصب والمواقع الإدارية العليا تحتاج إلى رجال دولة يتمتعون بالعلم والخبرة والنزاهة، وإن الخبرة هي التكنولوجيا اللازمة للإدارة وهي لا تتكون إلا بمرور الزمن والتجربة.

وعلى الدولة أن تحافظ على أصحاب الخبرة والعلم والنزاهة، وألا تسمح بالتخلي عنهم تحت أي شعار.

كفانا تنظيراً..

من جديد رفع أسعار الأعلاف

شباط لـ«الوطن»: سعر كيلو النخالة ارتفع من ٢٠٠ إلى ٦٠٠ ليرة وجاهز حلوب من٩٥٠ إلى ١١٠٠ ليرة

الخليف: الجمعيات الفلاحية في المحافظات الشمالية لم تستلم مطلقاً مقنناً علفياً

| رامز محفوظ

أكد مدير مؤسسة الأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تم رفع أسعار الأعلاف منذ أسبوع بقرار من اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء، مبيناً أن المؤسسة كانت تحصل على مادة النخالة من المطاحن بسعر ٢٠٠ ليرة للكيلو الواحد واليوم ارتفع سعرها وأصبحت تحصل عليها المؤسسة بسعر ٦٠٠ ليرة وتم بيعها لمربي الأبقار والأغنام بسعر ٧٠٠ ليرة.

ولفت إلى أنه نتيجة لارتفاع سعر مادة النخالة ارتفع معها سعر مادة جاهز حلوب أبقار باعتبار أن أحد مكوناتها مادة النخالة حيث وصل سعر الكيلو منها لـ١١٠٠ ليرة بعد أن كان ٩٥٠ ليرة.

وبيّن أنه تم البدء بتوزيع المقنن العلفي على مربي الماعز والأغنام بدءاً من أول من أمس وتم تخصيص ٤ كيلو غرام نخالة عن كل رأس وواحد كيلو غرام كسبة قطن أو قشرة قطن حسب المتوافر.

ولفت إلى أن المقنن العلفي الذي سيتم توزيعه على المربين يغطي بحدود ٢٥ بالمئة من حاجة القطيع، لافتاً إلى أنه جرت العادة أن يقوم المربي بالاعتماد على الرعي أكثر من المقنن العلفي وهذه السنة المراعي الطبيعية قليلة.

وأشار إلى أن الدورة العلفية الحالية هي عبارة عن دورة أسعار لمساعدة للمربين على حين أن الدورة الأساسية سيتم الإعلان عنها بعد نهاية الدورة الحالية أي بدءاً من بداية موسم الشتاء القادم، مشيراً إلى أن مؤسسة الأعلاف حصلت على مادة النخالة من مؤسسة الحبوب وكان هناك دعم كبير من الحكومة للمؤسسة، لافتاً إلى أن كل إنتاج المؤسسة العامة للحبوب من النخالة يعطى لمؤسسة الأعلاف ويوزع للمربين.

وعن دور المؤسسة بتوزيع الشعير على مربي الماعز والأغنام في ظل انخفاض إنتاج الشعير للموسم الحالي بين شباط أن الإنتاج انخفض الموسم الحالي نتيجة الجفاف، لكن الحكومة سمحت للتجار باستيراد مادة الشعير من الخارج.

وأشار إلى أن ما أنتج من مادة الشعير للموسم الحالي لا يعادل ٢٥ بالمئة مما أنتج في الموسم الماضي.

وأوضح أن مناطق الاستقرار الأولى التي لا يزرع فيها الشعير تعرضت للجفاف الموسم الحالي والوضع كان أسوأ في مناطق الاستقرار الثالثة والرابعة التي يتم زراعة الشعير فيها والتي تعتبر أقرب إلى الصحراء.

وأكد أن المؤسسة قامت بتوزيع الشعير على المربين بداية العام الحالي ووزعت بحدود ١٥٠ ألف طن منذ بداية العام حتى تاريخه على المربين على حين أن توزيع المادة متوقف حالياً، مشيراً إلى أن لدى المؤسسة حالياً كمية بسيطة من الشعير يتم توزيعها لمعامل تصنيع الأعلاف وتوزع من ضمن الخلطة العلفية التي تصنع في المعامل على شكل كبسولات ومن ثم يتم توزيعها على مربي الأبقار وهي لا يتم استخدامها للدواجن أبداً.

وأشار في ختام حديثه إلى أن الشعير متوافر في محافظة الحسكة حالياً لكن ليس هناك إمكانية لإخراج المادة وتوزيعها على المحافظات الأخرى لذا يتم توزيعها ضمن المحافظة.

وكانت قد أصدرت المؤسسة العامة للأعلاف قراراً بفتح دورة علفية لمربي الأغنام والماعز بكل الفروع عدا فرع الحسكة بدءاً من ٢٠٢١/٨/١٧ لغاية ٢٠٢١/١٠/٢٨ لتوزيع المقنن العلفي بمعدل ٤ كغ نخالة +١كغ (كسبة قطن أو قشرة قطن) للرأس الواحد حسب المتوافر، وفي حال عدم توافر كسبة القطن أو قشرة القطن تستبدل بـ١ كغ نخالة إن رغب المربي بذلك.

كما تم فتح دورة علفية لمربي الأغنام والماعز بفرع أعلاف الحسكة بدءاً من ٢٠٢١/٨/١٧ لغاية ٢٠٢١/١٠/٢٨ لتوزيع المقنن العلفي بمعدل٤ كغ نخالة+ ١كغ شعير للرأس الواحد.

بدوره أوضح عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد لـ« الوطن» أن الفروج لا يستهلك الشعير أبداً ويتم استخدامه للدواجن بكميات قليلة جداً، لافتاً إلى أنه مخصص للأبقار والأغنام.

وبيّن أن رفع سعر مادة النخالة وجاهز حلوب شكل عبئاً إضافياً على مربي الأبقار والأغنام ومن المؤكد سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الأبقار والأغنام ومنتجاتها، لافتاً إلى أن مؤسسة الأعلاف تحولت حالياً إلى تاجر باعتبارها تقوم ببيع المقنن العلفي بأسعار متقاربة مع أسعار التجار.

حداد: عبء إضافي على مربي الأغنام والأبقار

في سياق متصل أكد رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف لـ«الوطن» أن إنتاج الشعير والقمح بشكل عام كان ضعيفاً الموسم الحالي وكان إنتاج الشعير قليلاً جداً، موضحاً أن الظروف الجوية والمناخية وعدم هطل الأمطار بشكل كاف أثرت في إنتاج الشعير للموسم الحالي والذي تعرض أيضاً إلى أمراض متعددة وكل هذه العوامل أثرت في نمو نبتة الشعير والتي لم تتم ولم تصل لحجمها الطبيعي.

وبيّن أن المؤسسة العامة للأعلاف تستلم كميات إنتاج الشعير من الفلاحين وتوزعها كاعلاف للثروة الحيوانية، موضحاً أنه ليس هناك كميات كافية من الشعير في كل مراكز مؤسسة الأعلاف في المحافظات، موضحاً أن الثروة الحيوانية بأمس الحاجة حالياً للشعير وخاصة في المناطق الشمالية مثل دير الزور والرقة والتي ليس فيها حتى مواد علفية، مؤكداً أن الجمعيات الفلاحية في المحافظات الشمالية لم تستلم مطلقاً مقنناً علفياً وخاصة الحسكة وهذه المحافظات يوجد فيها أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية.

ولفت إلى أن عدم توافر المقنن العلفي بالشكل الكافي ساهم في ارتفاع أسعار الثروة الحيوانية وخصوصاً في ظل عدم توافر المراعي الطبيعية الموسم الحالي.

إلغاء إجرائية التعريف للمسافرين عن أجهزتهم الخليوية

مليون ونصف المليون أعلى تصريح لجهاز «آيفون ١٢» وأقل جهاز بـ٧٠ ألفاً

| الوطن

أعلنت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد أن أجور التصريح الجديدة للأجهزة الخليوية العاملة أو التي ستعمل على الشبكة السورية بعد تاريخ ٢٠٢١/٣/١٨ ترتبط بالسعر الحقيقي لكل جهاز والمواصفات الفنية له وليس شرائح محددة.

وبيّن مصدر في «الاتصالات» أن أجور التصريح الحالية عن الأجهزة التي تم الاستعلام عنها من قبل المشتركين تتراوح بين ٧٠ ألف ليرة و١,٥٠٠ مليون ليرة سورية كحد أقصى حتى تاريخه لجهاز «آيفون ١٢ برو ماكس» في حين تنخفض قيمة التصريح مع انخفاض قيمة ومواصفات الجهاز الخليوي.

وأكد أنه تم إطلاق الآلية الجديدة بغرض أن يتناسب أجر التصريح مع القيمة الحقيقية للجهاز الخليوي ومنع أي تلاعب بتحديد الشرائح وتحقيق العدالة بين المشتركين بحيث يتناسب أجر التصريح مع القيمة الحقيقية للجهاز.

ونوه إلى أنه سيتم منح كل جهاز عمل أو سيعمل على الشبكة بعد تاريخ ٢٠٢١/٣/١٨ سماحية عمل لمدة شهر على الشبكة السورية لإتاحة الوقت اللازم للمشتركين للاستعلام عن أجر التصريح وتسديد أجوره.

وأشار إلى أنه تم إلغاء إجرائية التعريف للمسافرين عن أجهزتهم الخليوية عبر المراكز الحدودية وسيتم تلقائياً منحهم سماحية شهر للعمل على الشبكة السورية اعتباراً من تاريخ دخولهم إلى الجمهورية العربية السورية.

ودعا جميع المشتركين الراغبين بالتصريح عن أجهزتهم إلى عدم الانجرار وراء الشائعات أو أي مصادر أخرى للمعلومات والحصول على أجر التصريح من الرسائل التي ستصلهم إلى خطوطهم الخليوية وتحمل اسم وشعار الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد كمرجع وحيد لمعرفة أجر التصريح، لافتاً إلى أنه في حال وجود شكوى يجب تقديمها للشركات الخليوية لتقوم الهيئة بمعالجتها أو التقدم بشكوى إلى الهيئة مباشرة على موقعها الإلكتروني.

هذا وكانت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد أعلنت استئناف العمل بالتصريح الإفرادي عن الأجهزة الخليوية التي عملت أو ستعمل على الشبكة الخليوية السورية اعتباراً من ٢٠٢١/٨/١٤.

دعوة للمستثمرين الهنود لإقامة مشاريع في سورية

صناعيون يعرضون أمام سفير الهند ما تمتاز به السلع السورية

الحلاق لـ«الوطن»: فتح ثغرة لتحريك العلاقات الاقتصادية بين البلدين!

| هناء غانم

قضايا عديدة ناقشتها غرفة صناعة دمشق وريفها مع السفير الهندي بدمشق بهدف تعزيز العلاقة بين البلدين الصديقين بالطرق الأنسب بما يساهم في تسهيل التعاملات التجارية بين رجال الأعمال، وجذب الاستثمارات الصناعية العالمية إلى سورية وفتح منافذ للمنتجات السورية وتوسيع شبكة قنوات التصدير مع الدول الصديقة للاستمرار بالعمل والإنتاج وبالتالي تقوية الاقتصاد الوطني والمشاركة في المعارض لإيصال المنتج السوري للأسواق الهندية.

الاجتماع عقد أمس في مقر السفارة الهندية بدمشق ترأسه السفير الهندي في دمشق ماهيندر سينغ كانيال وبحضور نائب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها لؤي نحلاوي وأعضاء من مجلس إدارة غرفة الصناعة.

كما ناقش المجتمعون العديد من الأمور التي تتعلق بآليات التعاون بين سورية والهند والعمل على إيجاد طرق للتنسيق بين البلدين وخاصة بين غرفة صناعة دمشق وريفها وسفارة جمهورية الهند في سورية لوضع أسس العمل المستقبلي وتسهيل الأمور الصناعية والتجارية وصياغة الاتفاقيات التجارية للوصول إلى العلاقة الاقتصادية التكاملية التي يطمح لها البلدان.

نائب رئيس غرفة الصناعة دعا الشركات الصناعية الهندية لزيارة سورية للاطلاع على الصناعات السورية المتميزة والسلع التي تحتاجها الهند وتنتجها سورية بميزة كبيرة وخاصة أن الهند هي إحدى دول البريكس وأي تعاون اقتصادي معها يعتبر مهماً لتعاون اقتصادي مع باقي دول المنظومة والأهم الاطلاع على الواقع الاستثماري في سورية وخاصة أن سورية في مرحلة مقبلة على الإعمار والفرصة متاحة أكثر من ذي قبل ولكون الشحن من وإلى دول العالم أصبح مكلفاً للغاية.

وخلال الاجتماع قدم الصناعيون لمحة عن أهم الميزات التي تميز بها قانون الاستثمار الجديد وأيضاً لمحة عن بعض الصناعات والمنشآت التي تضمها المدن الصناعية، مؤكدين أن الفرص الاستثمارية المتعددة بين البلدين واسعة ولاسيما في مجال المشاريع الصناعية، والتكنولوجيا والبنى التحتية، والنفط والغاز والمشاريع الزراعية والتعليمية وتقانة المعلومات وغيرها من المشاريع المهمة.

بدوره سفير جمهورية الهند ماهيندر سينغ كانيال رحب بهذه الدعوة من ناحية التعاون مع سورية والاستثمار فيها، معرباً عن استعداده لمناقشة كل هذه النقاط التي طرحت من قبل الغرفة مع الجهات المعنية في جمهورية الهند، كما أعرب عن إعجابه بوجود صناعات سورية مهمة واستمرار العمل والإنتاج تحت وطأة العقوبات والواقع الاقتصادي الصعب، مبيناً أن الاقتصاد السوري يتمثل بالزراعة والصناعات البتروكيماوية وأن سورية أرض الموارد الطبيعية والمعدنية من بترول، نفط، غاز، كما أنها تحوي أضخم مخزون للفوسفات في العالم وزيت الزيتون والكثير من الموارد الأخرى وأنه لدينا فرصة ضخمة لزيادة الاستيراد من سورية ورفع حجم التبادل التجاري بين البلدين.

عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق محمد أكرم الحلاق أكد لـ«الوطن» أن اللقاء مع سفير الهند هو دعوة للاستثمار في سورية وتسهيل التبادل التجاري والأهم فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي بين البلدين وخاصة أن الهند ملتزمة بالعقوبات والحصار الكوني على سورية ونحن نعمل اليوم على فتح ثغرة للتواصل عن طريق السفارة الهندية لتحريك العلاقات الاقتصادية بين البلدين، موضحاً أن هناك تعاوناً من قبل الشركات الهندية مع سورية لكن بحذر شديد. لافتاً إلى أن المنتجات الكيميائية تعتبر مهمة في مجال التعاون وتحتوي على الكثير من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج التي تأتي من الهند إضافة إلى الآلات للصناعات الغذائية والزيوت النباتية إضافة لذلك الهند متقدمة أيضاً بالصناعات الدوائية وهناك الكثير من المواد الأولية التي تعتبر الأساس إضافة إلى البهارات.

من الجدير ذكره أن هذا اللقاء إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على الرغبة المشتركة بتعزيز التعاون في كل المجالات ولاسيما التجارية والاقتصادية والاستثمارية بين البلدين، خاصة أن السياسة الاقتصادية تقضي بالتوجه شرقاً الأمر الذي سيعطي نتائج مثمرة للطرفين خاصة أن الهند دولة مهمة جداً في الشرق وفق ما هو متعارف عليه.

طقم الكنبايات يبدأ من مليون ويصل إلى ٣٠٠ مليون في اللاذقية

نائب رئيس جمعية النجارين لـ«الوطن»: الإقبال ضعيف والكهرباء أغلقت بعض الورش

| عبير سمير محمود

خلافات بين الزبائن والنجارين على الأسعار

أكد أمين سر ونائب رئيس جمعية النجارة والأثاث الخشبي في اللاذقية عبد القادر هنيدة لـ«الوطن»، تأثر المهنة بالظروف الصعبة الحالية وعلى رأسها الوضع السيئ للكهرباء في المحافظة، مشيراً إلى توقف بعض الحرفيين عن العمل وإغلاق ورشاتهم.

وبيّن هنيدة أن التقنين الكهربائي يعد من أبرز ما يعانيه النجار هذه الأيام إذ يعمل ساعة واحدة في اليوم عند وصل التيار في حال كانت كاملة إلا أنها بمعظم الأحيان تكون ساعة «مقطّعة»، مضيفاً: إن الحرفي الذي توقف عن العمل من لا يستطيع شراء مولدة بملايين الليرات ومن لديه مولدة لم يعد قادراً على تزويدها بالمازوت بعد أن ارتفع الليتر إلى ٢٢٠٠ – ٢٥٠٠ ليرة، ما يتطلب منه يومياً ٢٥ ألف ليرة ثمناً لتوليد الطاقة التي يعتمد عليها بالمطلق لإتمام عمله وهذا غير ممكن بالنسبة لمعظم الحرفيين.

وأشار هنيدة إلى مسألة عدم تخصيص ٨٩٠ حرفياً –من أصل ١٢٨٦ حرفياً– بمقاسم في المنطقة الصناعية لنقل ورشاتهم إليها من المدينة، مبيناً أن بعض الحرفيين دفعوا مبالغ للجمعية منذ سبع سنوات وهم ينتظرون التخصيص، مشيراً إلى أن البعض منهم يعمل مضطراً بطريقة مخالفة في المدينة مع تعرضهم لابتزاز بعض موظفي البلدية للسكوت عن مخالفتهم ضمن المدينة بانتظار التخصيص في المنطقة الصناعية.

ولفت إلى معاناة النجارين من ارتفاع الضريبة المالية بشكل كبير مقارنة بدخل الحرفي، قائلاً: منذ أكثر من عشر سنوات كان النجار يعمل بين ٨ – ١٠ ساعات في اليوم ويدفع ضريبة ٥ – ١٠ آلاف ليرة سنوياً، على حين اليوم يدفع الحرفي أكثر من نصف مليون ليرة كل عام مقابل ساعة عمل واحدة في اليوم!، وذكر أن هناك جباة يجبرون الحرفي على تسجيل عامل بالتأمينات الاجتماعية رغم أن هذا العامل غير موجود فيتم تسجيله عاملاً باسم مجهول ويدفع عنه مبالغ مالية يخمنها الجابي.

وحول ارتفاع أسعار مستلزمات العمل، بيّن هنيدة أن الخشب ارتفع بشكل كبير جداً إذ يبدأ سعر المتر المكعب منه بنحو مليون ويصل حتى مليونين وهكذا نحو الأغلى حسب كل نوع، معتبراً أن بعض التجار ليس لهم علاقة بالبلد ويستغلون النجارين برفع الأسعار بشكل مستمر رغم وجود الأخشاب لديهم منذ سنوات.

وعرض نائب رئيس جمعية النجارين معاناة بعض أصحاب الورش من جنون الأسعار، قائلاً: تردنا شكاوى بين الحرفي والزبون، حول فروق الأسعار بعد الاتفاق على مبلغ معين عن طلب تفصيل ٨ أبواب على سبيل المثال، يكون الزبون قد دفع دفعة أولى نحو ٥٠٠ ألف ليرة، وعند استكمال المبلغ بعد ٥ أشهر تكون تكلفة التفصيل تضاعفت وهنا تقع الإشكالية ونعالجها عن طريق احتساب فرق سعر الخشب فقط منعاً لحدوث إشكالية بين الطرفين.

وأشار هنيدة إلى ارتفاع أسعار المفروشات بشكل كبير وفقاً للتكلفة وأجرة يد الحرفي، ومنها «أطقم الكنبايات» وتبدأ من مليون ونصف المليون حتى ٥٠ مليون وصولاً إلى ٣٠٠ مليون ليرة، وذلك حسب نوعية الخشب الداخل في الصناعة سواء شوح أو سويد أو زان أو سنديان أو لاتيه وإن دي إف، إضافة إلى أن بعض الأطقم تدخل فيها موديلات خرز خشبية متداخلة وهذه تباع بأسعار باهظة.

وذكر أن أسعار غرف النوم الخشبية تتراوح في أسواق اللاذقية بين مليون ونصف مليون للغرفة العادية وتتضمن خزانة درفتين سحاب وسرير وكومودينتين وشوفنيرة، في حين أن الغرفة ذات النوعية الفخمة قد تصل إلى ٤٠ مليون ليرة.

واعتبر نائب رئيس الجمعية أن تسعير المفروشات والموبيليا الخشبية يدخل ضمن مبدأ العرض والطلب، مشيراً إلى أن الإقبال بهذه الفترة على الشراء ضعيف، ومن يشتر يطلب النوعية الرخيصة بسبب الظروف المالية الصعبة التي يعاني منها الجميع، وأما النوعيات الفخمة فالطلب عليها بات نادراً هذه الأيام.